رؤية نظرية حول العنف السياسي

قبي آدم – جامعة ورقلة
ademgobbi@yahoo.fr

ملخص : تهدف الدراسة إلى توضيح عدة مفاهيم حول العنف السياسي من المفهوم النفسي والسوسيولوجي ، كما تميز بين العنف والمفاهيم المشابهة كالإستقرار السياسي والإرهاب السياسي كما تحدد النظريات المختلفة المفسرة للعنف السياسي

الكلمات المفتاح : عنف، عنف سياسي، إستقرار سياسي، عنف سوسيولوجي

إن مشكلة تحديد المفاهيم من المشاكل الأساسية في التحليل السياسي، الأمر الذي يخلق لدى الباحث قدرا من الإرتباك واللبس والغموض عند إستعمال هذه المفاهيم، ولذلك نحاول في هذه الدراسة تحديد بعض المفاهيم حول العنف السياسي ومحاولة الفصل أو التفريق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى، كما نحاول تحديد الإتجاهات المختلفة لتفسير العنف السياسي.

أولا : التعريف بمفهوم العنف :

المفهوم اللغوي :

يعرفه القاموس الفرنسي على أنه كل ممارسة للقوة عمدا أو جورا وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة. فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة (Force) أكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو إلتزام ما.

وكلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع-ن-ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف، إذا لم يكن رقيقا في أمره وعنف به وعليه عنفا وعنافة أخده بشدة وقسوة، ولامه وعيره، وإعتنف به الآمر: أخده بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به، وإعتنف الطعام والأرض : كرههما 1.

وهكذا نجد كلمة عنف تشير في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة .

أما في اللغة الإنجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة Violence ، هو Violentia ومعناه : الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والإغتصاب والتدخل في حريات الأخرين .

أ- المفهوم السيكولوجي :

إنه سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات والمقصود بكلمة ظاهر هو أن العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي أن يتوفر لها شرط الظهور، فثمة أنواع عديدة من العدوان يعرفها علماء النفس، تتميز بالخفاء والكمون، مثل مختلف أنواع المرضى نفسيا، وكذلك ما تفيض به أحلام النوم وأحلام اليقضة من صور للعنف البالغ، ويعتقد علماء النفس أن كل جسم يميل إلى الإحتفاظ بأفضل توزان فيزيولوجي ونفسي يوفر له الراحة، لكن الحاجة تثير حالة التوتر، وعندما ينشط لديه الميل نحو إستعادة التوازن والراحة، فإن الحالة المؤلمة التي يشعر بها الفرد داخليا بسب التوتر والإنفعال والقلق هي التي تخلق لديه الدفاع، نحو إزالة حالة الإنفعال المسيطر عليه، ذلك الدفاع الذي يعد بمثابة الطاقة الكامنة التي تحرك الكائن الحي بيولوجيا ونفسيا لتلبية حاجاته أو إزالة العقبات عن طريق أو تحقيق رغباته الجسمية أو السياسية أو الثقافية.

إذن فالعنف كامن في الكيان الذاتي الداخلي للفرد دون أن يعير إهتماما يذكر إلى الظروف والأوضاع المحيطة بذلك الفرد وعليه فإن موضوع العنف هو موضوع نفسي لا موضوع إجتماعي ويذهب فرويد إلى القول بأن الحالة النفسية للإنسان هي أساس كل أعماله .

ومهما يكن من ذلك فإننا لسنا بصدد الخوض في ذلك الركام الهائل من التفسيرات النفسية لجذور العنف أو العدوانية، وهل هي جزء أصيل من الطبيعة البشرية تحاول عمليات التنشئة الإجتماعية تهذيبه والسيطرة عليه أم أنها مكتسب بيئي يكتسبه الفرد الذي يولد بريئا مسالما خلال عمليات التنشئة الإجتماعية التي يتعرض لها .

فهذا غني عن البيان ولايهمنا، ولعل الذي يهمنا تعريفا لما نقصده بمصطلح العنف السياسي (من الجانب النفسي) .
فقد عرفه د/ قدري حنفي العنف السياسي، نوع من أنواع العنف الداخلي، التي تدور حول السلطة ويتميز بالرمزية، والجماعية، والإيشارية والإعلانية
وهذا يعني أن العنف السياسي يعني :
أنه نوع من أنواع العنف الداخلي، وأن أطرافه تمارس عنفها داخل إطار ما يجمع بينها ولعل ذلك أهم ما يميزه عن الحرب بمعناها الواسع المعروف والتي يمكن أن تكون عنفا

خارجيا، بل لعل وجود هذا الإطار في حد ذاته هو ما يبين خطورة ظاهرة العنف السياسي .

ب- العنف السياسي، عنف يدور حول السلطة بمعنى أن العنف السياسي عنف يتعلق في جوهره بالسلطة ورموزها وهو عنف متبادل بالضرورة وبذلك فهو يختلف عن أغلب الأنواع الأخرى من العنف، حيث يتمايز فيها بوضوح دور الضحية عن دور المعتدي .

ت- العنف السياسي عنف يتميز بالجماعية، بمعنى أنه عنف يغلب عليه الطابع الإجتماعي وإن كان يقوم به فرد وإن كان يقوم بذلك فرديا فإنه ممثل عن جماعة معبرا عن توجهاتها.

وأخيرا فإنه عنف يتميز بالإعلانية، ذلك أن أطراف العنف السياسي، يتسارعون للإعلان عن مسؤوليتهم عن أفعالهم.

المفهوم السوسيولوجي للعنف :

يعتمد المفهوم السيسيولوجي للعنف على حالة المجتمع وطبيعة إنساقه فكل مجتمع يمارس الإكراه يطالب الفرد بالخضوع لمعاييره ونظمه وفي هذا الشأن يعتقد (F.berhou) أن جدلية الفرد والمجتمع تثير مشكلة دائمة تتعلق بالنسق الثقافي على أن تحمل كلمة ثقافة أوسع معانيها 6 .

فالعنف إذا ماخرج عن إطاره المرتبط بالنظام الإجتماعي والديني والثقافي والسياسي يفرغ من محتواه، فالمعنى الذي يمكن أن يتخده العنف بالمفهوم السوسيولوجي ينبغي أن يكون في إطار حضارة معينة وزمان محدد وموطن ثقافي معين، فإذا أهملنا هذه المقومات لايمكننا الحديث عن العنف إلا بصورة مجردة.

ويرى هربرت ماركيوز أن الفئات التي تنخرط في العنف هي تلك الجماعات التي تعيش على هامش النظام أي التي تخضع بصورة كاملة لآلياته، وهي تلك الجماعات التي سوف تمتلك القدرة على المواجهة ، للإطاحة بآليات القهر والسيطرة 7، ويعني هذا أن الممارسة أو الإنخراط في العنف هي ممارسة جماهرية بالأساس يمارسه البشر عن عفوية وتلقائية .

فالعنف يعتبر مؤشرا لحالة من عدم الإستقرار الإجتماعي التي تسبب قدرا من المعاناة والتوتر لبعض الجماعات في المجتمع، ومن ثمة تحاول هذه الجماعات السعي لإلغاء مصادر التوتر .

والعنف السياسي من الجانب السوسيولوجي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكزه وينفدون سياساته

وينظر المشاركون في العنف السياسي إليه بإعتباره تعبيرا عن مطالب سياسية أو هو معرضة لسياسات غي مرغوب فيها، ويتحدد حجم وطبيعة العنف السياسي حسبما يشير بيترم سروكين بالنظر إلى ثلاثة متغيرات مكونة ينبغي أن نأخدها في الإعتبار عند التحليل المنظم 8 .

يتمثل المتغير الأول في حجم البشر المشاركين فيه داخل وحدة إجتماعية معينة وهو مايمكن تسميته بمتغير النطاق scope بينما يتصل المتغير الثاني بقدر التدمير الذي تحققه أفعال العنف ، وهومايعرفه بالعمق Intensity ويشير المكون الثالث إلى الفترة التي يستمر فيها العنف أو دوام العنف. ويضيف البعض الآخر متغيرا رابعا يتمثل في ضرورة حضور النظم السياسي أي العناصر التي تمثله كطرف بارز في موقع العنف.

إلى جانب ذلك تحتوي واقعة العنف السياسي على نوع من التتابع لعملياته أو مراحله الأساسية تتميز المرحلة الأولى بنمو حالة من السخط بين الجماعات المنظمة للعنف ، إما بسبب التوترات النتجة عن متغيرات بيئية محيطة ذات صلة بفاعلية النظام السياسي الضرة برموز الجماعة .

وفي المرحلة الثانية يتخد العنف طبيعته السياسية إما بسبب دخول النظام السياسي كطرف فاعل فيه أو لتصور الجماعة القائمة بالعنف أن النظام السياسي ، أو أيا من عناصره الممثله له صلة بالطرف المقابل إن لم يكن له طبيعته السياسية في البداية ، وتشهد المرحلة الثالثة التحيد الواقعي للعنف من خلال مجموعة من الأفعال التي توجد ضد النظام السياسي أو ممثليه وإذا كانت هذه الحالة التي تتعلق بالعنف السياسي عموما تنطبق على جميع مجتمعات العالم الغربي فإن الأمر له طابعه الخاص في دول العالم الثالث. ذلك أن التفاعلات التي تمر بها مجتمعات العالم الثالث، وهي التفاعلات التي يشارك فيها النظام السياسي بشكل فاعل، ويتميز دور النظام السياسي بالخصائص التالية:

1- أن النظام السياسي هو الذي يوجد عملية التغيير الإجتماعي أو التنمية الإجتماعية في إتجاهات محددة، ويدرك دوره بإعتباره دورا تنظيميا وضبطيا ويؤكد على التآزر بين مختلف العناصر أثناء عملية التنمية لذلك فإن الجماهير تنظر إلى العناصر المختلفة للنظام السياسي بإعتبارها مسؤولة عن خدمتها وقضاء حاجاتها، ويزيد ذلك من التناقض الذي يقع فيه الجهاز السياسي ذاته ففي حين تتعامل بعض الأجهزة مع الجماهير إستنادا إلى ميراث تاريخي، من خلال نظرة فوقية نجد بعض عناصر النظام تدين هذه الأجهزة لسلوكها مع الجماهير كانتقاد المعارضة أو النخب السياسية لسلوك البيروقراطية التي لاتلبي

خدمة الشعب ومن الطبيعي أن تؤدي هذه التناقضات إلى عنف بعض القطاعات، خاصة عند الحديث عن الديمقراطية وتأكيد حقوق الجماهير .

2- تشكل طبقية عناصر النظام السياسي البعد الثاني الذي قد يستثير عنف الجماهير فإذا إن غالبية أحداث العنف تقع في نطاق الشرائح السفلى من الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا فإننا نلاحظ أن الجماهير تنظر إلى ممثلي النظام السياسي (شرطة، جيش، أعوان أمن، إطارات) يشكلون طبقة ذات هوية وملامح مميزة (طبقة محظوظة) وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إستياء الجماهير وقد يتصاعد الرفض أو العنف، حسبما يفرض التفاعل مع الطرف المقابل.

3- أما البعد الثالث فذلك أن المجتمع في العالم الثالث يمر بمرحلة إنتقالقة فإن النظام السياسي يحاول ترشيد حركة المجتمع أثناء هذه المرحلة فإننا نجده يصدر كما هائل من القوانين التي توجه عملية التنمية والتطور الإجتماعي الأمر الذي يجعل القانون أحيانا مقاوما لروح التغيير على حين نجد اللوكيات والعلاقات الإجتماعية في تطور مستمر، ويفرض ذلك أحيانا اللجوء إلى القوة لفرض النظام الأمر الذي يؤدي إلى إنفجار العنف 9.

ثانيا : التعريف بمفهوم العنف والعنف السياسي :

1- مفهوم العنف :

يعرفه عالم الإجتماع الأمريكي H.Nieburg هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات . أما H.Greham هو سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا

وعرفه د/ بكر القباني، العنف بأنه نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه 10

أما Pier.F (بير نيو) هوضغط جسدي أومعنوي ذو طابع فردي أوجماعي ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو بقصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة 11.

ونجد أخر يذهب إلى القول بأن العنف يحدث كلما لجا شخص أو جماعة لهم قوتهم إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الاخرين ماديا على إتخاد مواقف لا يريدونها أو على القيام بأعمال ماكانوا لولا دلك يقومون بها، كما يعرف العنف كتبير عن السخط هو فعل خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية أي أن الذي يميز هدا العنف هو السعي إلى تحقيق نتيجة نفسية فورية بواسطة أعمال تؤدي إلى التحرير العنف من ضغوط داخلية 12.

كما عرفه الرشيد الدين خان بأنه استخدم القوة المادية لانزال الأذى بألأشخاص و الممتلكات و أنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بهذا و أنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية، وإنطلاقا من هذه الاراء في تعريف نفهوم العنف فإننا نستطيع أن نقول أن العنف كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لالحاقة الأذى و الضرر باذات أو بالاخرين و إتلاف الممتلكات لتحقبق أهداف معيتة.

2 مفهوم العنف السياسي

تتنوع و تتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي و يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية 12

و بالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف و القوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية و يعرفه تيد. هندريش العنف السياسي هو اللجوء إلى القوة أو مدمر ا ضد الافراد أو الاشياء لجوء الى القوة يحضرها القانون موجها لاحداث تغير في السياسية في نظام أو أشخاصة و لذلك فإ نه موجة أيضا لاحداث تغيرات في و جود الافراد في المجتمع 14

وعرفه لينبورج هو كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الاصابة تكون اثاره و محله واختيار أهداف ضحاياه و ظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي و المدلول السياسي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الاجتماعي .

و العنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر و لأذى بالأشخاص و الممتلكات و أن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع و أهداف سياسية، كما أن العنف السياسي الاستخدام الفعلي للقوة و التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات و أبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني ، المنظم أو الغير المنظم 15

أما تشارلمز جونسون في كتابه عن التغير الثوري16، فيقترب اقترابا غير مباشر من ظاهرة العنف السياسي فهو يتناولها كأحد جوانب الثورة، و يشير في هدا الإطار إلى أي محاولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي محاولة عقيمة، و من ثم فإن الثورة عند جونسون هي استمرارية من السلوك العنيف، و بالرغم من ذلك يحرص جونسون على أن يؤكد أن العنف و التغيير الاجتماعي ليس مرتبطين تماما الارتباط حيث أن درجة التغيير الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجة العنف السائد في المجتمع كما أن العنف قد يحدث في غياب التغيير الاجتماعية، و جونسون يواجه صعوبات حقيقة حينما يمضي إلى تعريف العنف السياسي (أنه عمل يخالف اتجاه سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة).

غير أنه لأيمكن التسليم بهذه التعريف فضلا عن عموميته تترتب عليه نتائج لايمكن التسليم بها فإذا سلمنا بذلك يعني القبول في إحدى مجتمعات العالم الثالث في حالة وقوف أحد المثقفين منددا بطغيان النظام في مكان عنفا إزاء المجتمع لأن سلوكه مخالف للآخرين، بينما لأيمثل الاعتداء البدني بالضرب و التعذيب على هدا المثقف في المعتقلات.

أما تشارلس تبلي، فيشير في دراسته بعنوان (الثورة و العنف الجماعي) إلى أن أي تعريف للعنف السياسي عرضة لان يكون موضوع للمناقشة في العديد من جوانبه، و مع ذلك أن يصل إلى التعريف به من خلال السيطرة على الاشخاص او الاشياء او إلحاق الدمار البدني او الطبيعي بهم في وجه مقاومة من جانبهم. ويذهب مصطفى التير إلى اعتبار العنف السياسي انه ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين او الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير حكم قائم او قلبه، وبهذا المعنى فاءن العنف السياسي يشير إلى نوعين من الشاط من حيث المصدر فهناك عنف البسلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن ان نعرف العنف السياسي بانه استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف محددة مسبقا وفق حد ادنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على السلطة اوالمضادين لها للتأثير في قراراتهم.

ثالثا أنماط العنف السياسي :

النمط TYPè هو نموذج يتكون من خصائص فرد أو جماعة أو ثقافة يميزه عن نموذج غيره و تستخدم تلك النماذج و لأنماط من أجل توفير و سيله لتصنيف الأشخاص و الثقافات تصنيفا بقوم على معيار أو مجموعة من المعايير.

و لقد شهدت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها كوكبة من أنماط العنف، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن العنف كان و لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة لتطور السياق التاريخي للبشرية. إن الوقائع التاريخية تدلنا على أن العنف يعد وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي سواء بين الدولة و لجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، أو بين جماعات سياسية و بعضها يفرض فرض إحداها ،و هناك تنمط علمي طورته النظرية السوسيولوجية في معالجتها لظاهرة العنف يستند على فحص البناء الداخلي للظاهرة و هدا التنميط مقسم إلى أربعة أنواع كما يلي 17 :

العنف للاعقلاني :

و هو ذلك النمط من العنف الذي يفتقد لأية أهداف موضوعية يثور ضدها و هو نوع من الانفجار الذي يفتقد لأية صلة موضوعية بسياق الاجتماعية، و يتم هدا العنف عادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دورا محوريا في تأسيسه، و يختار جمهور هذا لنمط من العنف من طراز معين من البشر ثم تنتشر بينهم أفكار معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سلطة المجتمع و من ثم يشكل لهم بناء إجماعيا و ثقافيا مضاد لبناء الجماعات الأخرى، وفي هدا النمط نجد المحرضين يكونون على و عي بأهداف العنف بينما يفتقد المشتركون فيه لهدا الوعي ويصحبون ضحية لصياغة اجتماعية و ثقافية زائفة أتقن تأسيسها المحرضون على النمط من العنف.

2-العنف المتشيء أو المتمدي :

ويفتقد هذا النمط إلى أية أهداف موضوعية فهونوع من تجسيد الفراغ، وقد تلعب وسائل الإتصال دورا بارزا في خلق ذلك النمط من العنف وذلك بنقلها لأخبار العنف والإضطرابات التي تقوم بها الجماعات المماثلة في أماكن أخرى لنفس الظروف المحيطة والمسببة لبعض التوترات، وقد تلعب السلطة السياسية دورا في تأسيسه عن غي قصد منها نتيجة قيامها ببعض الإجراءات المثيرة للقلق والتوتر، أو عن غي قصد حينما تتحرك السلطة بوعي لتفريغ التوترات المختزنة حتى لاتترك لها فرصة لكي تتضح في شكل فعل ثوري قد يتمكن من الإطاحة بهذه السلطة السياسية ذاتها هذا بالإضافة إلى أن الهدف من هذا النمط قد يكون خلق درجة أعلى من التكيف عن طريق تصريف أكبر قدر ممكن من التوترات.

3-العنف الإنفعالي أو العاطفي :

وهو نوع من الإنفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها وهو عنف وإن كانت له أهداف موضوعية إلا أنها لم تتحدد بعد، بحيث يمكن أن تصبح أساسا لفعل عقلاني، وعادة ما تكون الأسباب المواتية لهذا العنف أكثر إثارة من أسبابه الموضوعية، وعادة ما تكون أحداثه قصيرة الأمد تلعب فيها الدعاية والإشاعة دورا محوريا ، وقد يتوقف العنف الإنفعالي بعد الإنفجار، إلا أنه يقع في العادة مرة ثانية في المستقبل إذا ما ظلت العوامل المولدة للتوتر كما هي فإذا إستمرت أسبابه وتكرر حدوثه فإنه ينذر بالتحول إلى النمط الرشيد.

4-العنف العقلاني أو الرشيد :

وهو أكثر الأنماط نضجا ذلك لأنه يحتوي إطارا واضحا ويحتوي بداخله على الأهداف والوسائل المحددة، ويكون المشاركين في هذا النمط عادة على وعي كامل بهذه الأحداث. ويكون المشتركين يعزفون عادة عن الإشتراك في أحداث شغب غي مسؤولة ويثور عادة هذا النمط من العنف لأسباب موضوعية واضحة كعدم الإتساق في البناء الإجتماعي ... أثار البطالة الرشوة ... و يهدف هذا النمط إلى فرض بعض المطالب التي تساهم في القضاء عليه .

ب-أشكال العنف السياسي :

إذ نحن سلمنا أن العنف السياسي يتضمن معنى الإكراه المادي أو حتى مجرد التهديد بإستخدامه لإحداث تغير أو تحقيق أهداف بعينها على خلال إرادة من يمارس ضده العنف. وقد يتم ممارسة العنف من جانب النظام ضد المواطنين أو ضد قطاع أو ضد فئة معينة منهم بهدف الإستمرار في السلطة وتقليص دور القوى المناوئة والمعارضة وهو مايشار إليه بالعنف الرسمي، وقد يمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي وغالبا ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف كالعدالة في توزيع الثروة أو المشاركة في صناعة وإتخاد القرارات التي تمس حياة المواطنين أو إجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات إتخدها أو يزمع إتخادها وترى القوى التي تمارس العنف أنها تضر بمصالحها، وبعض الفئات الممارسة للعنف قد تهدف إلى الإطاحة بالنظام السياسي.

ومن أهم أشكال العنف السياسي يمكن الإشارة إلى :

1-الاغتيالات ومحاولات الاغتيال :

وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء والوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف.

2-الإنقلابات أو محاولات الإنقلاب :

ويقصد بالإنقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الإنقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى إنقلابات ناجحة ومحاولات إنقلابية فاشلة.

3-التمرد :

وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للإستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته . وطبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري، وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أومن قوات الأمن، أو الإثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام، ونظرا للتداخل والتشابك بين أحداث الشغب والتمردات فإنه تم إدراجها في فئة واحدة.

4-أعمال الشغب :

ويقصد بها إستخدام العنف من جانب تجمعات من المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وكذلك ضد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال من الشغب من إمكانية القتل والتخريب والتدمي، وقد تكون أعمال الشغب عامة أو محدودة، بمعنى أنها قد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا (مدن عديدة) ويشترك فيها عدة فئات إجتماعية وتمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب على نطاق واسع، كما حدث في الجزائر في أحداث أكتوبر 1988 . وقد تكون أعمال الشغب محدودة تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبيا، حي سكني في مدينة ، أو مدينة صغيرة وتشارك فيها في الغالب فئة إجتماعية واحدة ويكون حجم الخسائر المادية والبشرية

الناجم عنها غير محدود.

5-عمليات الإعتقال لأسباب سياسية :

وتمثل هذه العمليات سلوكا إعتياديا في العديد من دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين. وعادة ما تأتي هذه الإعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الإعتقال لمجرد الإشتباه أو من باب اتخاد إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام وهو ما يعرف بالإعتقال التحفظي أو الوقائي في بعض الدول العربية وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الإعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أوفي ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها وضرب عناصر و قوى المعارضة أو على الأقل تحجيمها و في هذا الإطار و يلاحظ أن حالة ألط وارى معمول بها في معظم الدول العربية سواء بشكل معلن و في ظل هذه الحالة فإن هناك المئات من القوانين المعمول بها في هذه الدول تخول الأجهزة الأمنية سلطات واسعة وحتى في حالة وجود قوانين جيدة فإنها لا تحظى بالاحترام من قبل النخب الحاكمة.

6 الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية :

وتتراوح هذه الأحكام ما بين الحبس لمدة مختلفة ولإعدام و عادة ما تستهدف المحاكمات لأسباب سياسية عناصر تنتمي إلى قوى أو تيارات أو تنظيمات معارضة، وذلك بتهم مختلفة أبرزها التأمل بقلب النظم، و تشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، و العمل لحساب أطراف أجنبية، و المشاركة في المظاهرات أو التحريض عليها، و في كثير من الحالات جرت مثل هذه المحاكمات بالاستناد إلى قوانين استثنائية و من خلال محاكم خاصة بمسميات مختلفة (محاكم عسكرية، محاكم خاصة ....) و هي عادة ما تكون مسيئة بعيدة عن مراعاة الأس والاعتبارات القانونية التي تضمن عدالة المحاكمة و نزاهتها، مما يجعلها تشكل أحد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في العديد من دول العالم الثالث، وتصبح تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بإنتهاكات هذه الدول لحقوق الإنسان.

7- إستخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي :

وعادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الأحداث خاصة وأن هناك وحدات مدربة على أعمال الشغب، ولكن بالنسبة لأعمال العنف الحادة التي تمثل تهديدا جديا للحكم، والتي تتعثر أجهزة الأمن في التعامل معها فإنه يتم إستدعاء الجيش للسيطرة على الأحداث.

رابعا : التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى :

هناك خلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم من بينها، الإرهاب السياسي، عدم الإستقرار السياسي، التطرف الديني، ولذلك الدراسة تسعى لرفع اللبس بين مفهوم العنف السياسي وهذه المفاهيم.

1- العنف السياسي والإرهاب السياسي :

في البداية يجب التأكيد أنه لا يوجد مفهوم محدد للإرهاب، فهناك تعاريف متعددة ومتداخلة ومنبع هذا المفهوم شائع في الصحافة ورجال السياسة، وقد إرتبط في أغلب الأحيان بالأيديولوجيين، وما يراه البعض إرهاب، يعتقده البعض الأخر، عمل مشروع ويظهر هذا الأمر جليا بالنسبة للدول أو المنظمات، فأمريكا ترى أن ليبيا مثلا دولة إرهابية في حين ليبيا ترى العكس، وأيضا بالنسبة للأنظمة السياسية فكل من يمارس العنف يعتبر في نظر ذلك النظام إرهابيا، فجوهر هذا الخلاف كن يرتبط دائما بالرؤى المتباينة حول ما يعتبر نشاطا يستوجب الإدانة، وما يعتبر كفاحا مشروعا يستحق الدعم، وأضحت كلمة إرهاب من هذه الزاوية محاطة بكم هائل من التشويش .

وقد عرفه توماس ثوزتون أن الإرهاب السياسي فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزما إستعمال العنف و التهديد به ونكون إزاء مقومات أساسية إذ أن الإرهاب :

1-فعل من أفعال العنف أو التهديد به .

2-ينطوي الإرهاب على سمات معينة (غير معتادة أو غير عادية تتجاوز ماهو شائع في المجتمع).

3-أن الفعل الإرهابي ذو طابع رمزي، بمعنى أن ذلك الفعل يقصد إليه، ويتم إدراكه بإعتباره رمزا، أي يكون ذا مغزى أودلالة أوسع منه في ذاته أي الفعل الإرهابي يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا المحتملين بحيث يوقع الرعب والخوف في قلوبهم.

من هناك نستطيع أن نعرف الإرهاب ، بأنه الصورة

الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهاب وذلك عبر رسالة أو إيحاء ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي 18.

فالعمل الإرهابي عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر ليس قائما بصورة مطلقة في العنف السياسي.

كما أنه في الكثير من الأحيان يأخد العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي قليلا ما تأخد ذلك الطابع وعادة ما تأخد طابعا داخليا، وخلاصة ما سبق، يتضح أن هناك نوع من التشابك والتداخل بين كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي.

2-العنف السياسي وعدم الإستقرار السياسي :

تركز بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فتطرح مؤشرات العنف السياسي لاعتبارها مؤشرات لعدم الإستقرار السياسي، وبذلك أضحى المفهومان مترادفان.

فظاهرة عدم الإستقرار ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء مايلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها ممايؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام وفعاليته. لذلك فإن العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الإستقرار فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويعد قرينة واضحة على إنعدام الإستقرار السياسي 19.

فالأنظمة الشمولية في دول العالم الثالث قد تلجأ إلى إعتقال كبار المعارضين وقد يميل البعض الأخر إلى أساليب التطهير والتصفية الجسدية، الهدف منها تحقيق حالة من الإستقرار داخل النظام. ومهما يكن فإن العنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الإستقرار لكنه ليس مرادفا له، لأن عدم الإستقرار السياسي مفهوم أوسع وأشمل من العنف السياسي.

3-العنف السياسي والعنف الديني :

إن الدين يعد أحد موجهات الحركة الإجتماعية التي تسعى إلى تبديل المنظومة الفكرية في أي واقع إجتماعي وذلك باعتبار الدين إستجابة لظروف إجتماعية، إقتصادية، وسياسية وثقافية معينة فالدين، وفقا لذلك أن التغير السريع يقحم الفرد في مفهوم الذات بدون حدود فيبدأ في التساؤلات حول من أكون وما هو هدف حياتي إلى آخره، ويقدم الفكر الديني مفهوم الذات كترياق واسع المدى يشفى من صدم التغيير الإجتماعي.

وقد أجرى مارك جيز MARKJ دراسة بعنوان المنطق في العنف العقائدي وقد حاولت الدراسة إستكشاف أصول العنف غير الحكومي بين السكان السيخ في دولة البنجاب في الهند، حيث تربط الدراسة بين الإيديولوجية لدينية وبين شدة الشعور بالنضال أو الحركة نحو تحمل النضال، ويرى الباحث أن تلك الأيديولوجية تعد أهم العوامل التي تفسر وجود العنف الديني ويتخد العنف السياسي الديني بصفة عامة إحدى الصور التالية : 20

الصورة الأولى هي ما يطلق عليه العنف السياسي المذهبي وفيه تنتمي لجماعات المتصارعة إلى دين واحد أساسي، ثم يختلفون من حيث إنتسابهم لمذهب دون آخر، فالصراعات الموجودة بين الكاثوليك والبروستانت رغم إنتسابهم لدين واحد، كذا لشيعة والسنة في المسلمين، وكل فئة و أصحاب كذهب ترى ن مذهبها هو المنهج السليم في تطبيق الدين.

أما الصورة الثانية وهو مايسمى بالعنف السياسي الديني أدخلي بمعنى يكون لصراع داخل المذهب الواحد وذلك حول السلطة فكل فئة ترى أنها ملتزمة بتعاليم الدين والأخرى لا. أما الصورة الأخيرة وهي العنف السياسي الديني الموجه من جماعة دينية إلى جماعة دينية أيضا ولكنها تنتمي لدين مختلف ويدور هذا العنف أيضا شأن غيره حول السلطة .

خامسا : التفسيرات المختلفة للعنف السياسي :

هناك عدة إتجاهات في تفسير العنف السياسي، أولها الإتجاه الماركسي، ويركز هذا الإتجاه على عنصر الإستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد والسيطرة إقتصاديا وسياسي على الطبقات الأخرى، إلا أن العلاقة بين الإستغلال والعنف ليست ميكانيكية بل تتوسطها بعض المتغيرات مثل الوعي الطبقي، والتنظيم السياسي والقيادة وثانيا، الإتجاه الوظيفي 21، ويفسر العنف السياسي بوجود حالة من العجز في أبنية النظام السياسي لا تستطيع معها القيام بوظائفها بفاعلية، ومن هنا تفقد القدرة على التكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة التي قد يكون مصدرها داخليا وخارجيا، والتي تتضمن المزيد من

الضغوط على النظام القائم. ولذلك قد يلجأ النظام إلى القوة والإكراه لمقاومة هذه الضغوط والتحكم فيها، وهذا يؤدي إلى تزايد إحساس المواطنين بتدهور شرعيته، ومن ثم يزداد إنخراطهم في أعمال العنف المضاد له.

والإتجاه الثالث هو الإتجاه السلوكي، ويركز على مقاومة الإحباط المولد للعنف، وثمة العديد من العوامل تؤدي إلى الإحباط أهمها، اتساع الفجوة بين مايتوقعه المواطن وبين ما يحصل عليه فعلا، أو اتساع الهوة والتناقض بين شعارات النظام وممارسته، بجانب وجود أزمة حادة كهزيمة عسكرية، أو أزمة إقتصادية كلها عوامل تقود إلى الإحباط .

لكن لاتوجد علاقة ميكانيكية بين الإحباط والعنف فثمة عوامل يمكن أن تحول دون العنف رغم وجود الإحباط ، كأن يكون هناك تفسير للفقر بأنه غضب إلآهي أو إمتحان سماوي. كما أن تزايد المقدرة القمعية للنظام قد تدفع الأفراد لتفريغ طاقاتهم ، وتوجيه إحباطا تهم نحو مصادر أخرى للتنفيس ، كما أن انتشار روح السلبية وعدم المشاركة بين أفراد المجتمع ، إلى جانب نقص الكوادر السياسية وضعف التنظيمات السياسية يمكن أن نعبئ قطاعات من المواطنين ضد النظام، كلها عوامل تحول دون ترجمة الإحباط إلى عنف.

وإذا سلمنا بأن أي من الإتجاهات السابقة لايكفي بمفرده لتفسير العنف السياسي على إعتبار أن العنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات ومن ثمة لايمكن تفسيرها بعامل واحد فقط بل كافة العوامل السابقة تتفاعل مع بعضها لتقود إلى العنف. إلا أن السؤال الجوهري هو تحت أي ظرف يبرز دور عامل معين على آخر دون العوامل الأخرى، بحيث يصبح هذا العامل أساسي والعوامل الأخرى مكملة

الخلاصة :

من خلال عرضنا تبيين لنا أن تعاريف العنف السياسي متنوعة و متعددة إلا أنه يوجد شبه إتفاق بين أغلب الدارسين للظاهرة على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، ورغم الآختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة و أهداف القوى المرتبطة به ، فأن أغلبهم يعرفونه بأنه إستخدام القوة المادية أو التهديد بأستخدامها لتحقيق أهداف سياسية ، ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي قد يكون منظما ، كالانقلابات ، وعمليات الأغتيال، أو غير منظم كأحداث الشغب، و قد يكون فرديا كالآغتيال أو الأختطاف، أو جماعيا كالمظاهرات، الآضرابات، و أحداث الشغب ، وعلنيا كالمظاهرات أو سريا كأغتيال عناصر المعارضة.

كما قد لاحظنا خلط ولبس في المفاهيم بين العنف السياسي و المفاهيم المشابهة كألارهاب السياسي و العنف الديني ، وعدم الأستقرار الساسي ، فإذا كان إستخدام العنف عنصر أساسيا للعمل الأرهابي ، فإن كل سلوك عنيف لايعد عملا إرهابيا فمظاهر العنف تتعدد و تتفرع بشكل يتجاوز مفهوم الأرهاب ، أما العنف الديني المنظم بعد إحد صور العنف السياسي المنظم في حين أن عدم الأستقرار السياسي يعتبر العنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الأستقرار لإن الأستقرار مفهوم أوسع و أمثل .

من جهة أخرى رأينا أن هناك العديد من النظريات التي حاولت تغيير العنف السياسي كالنظرية الماركسية ، و النفسية ، و الوظيفية و إن كانت أغلبها إرتبطت أساسا بخبرة و تقاليد المجتمعات الغربية .

قائمة المراجع

1-حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية : بيروت م د و ع ط 1 1992 ، ص 41
2-عبد الوهاب الكيلاني ، الموسوعة السياسية ، لبنان ، دار الهدى للنشر والتوزيع .جزء 04 ص 255
3-عبد العظيم بن صغير ، العنف السياسي وتأثيره في تحول السلطة ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2000 ، ص16
4-عبد الناصر حريز ، الإرهاب السياسي : دراسة تحليلية ، القاهرة مكتبة مدبولي ط1 1996 ص 48
5-د.قدري حنفي ، حول العنف السياسي رؤية نفسية في : د. نيفين مسعد (تحرير وتقديم) ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995 ، ص 43
6-د. خليل أحمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع : لبنان دار الحداثة ط1 1984 ص85
7-قيس هادي أحمد ، الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز ، بيروت دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1989 ، ص145
8-د.علي ليلة ، الأبعاد الإجتماعية للعنف السياسي في : د. نيفين مسعد(تحرير وتقديم) ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995 ، ص 66
9-نفس المرجع ، ص69
10-عبد الناصر حريز ، مرجع سابق ، ص44
11-حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص42
12- philippe.Braud , La violence politique dans les democraties Europeenes occidenttales , paris :Lharmatan 1993,P28
13-حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص42
14-تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته –أصوله –أبعاده .ترجمة عيسى طنوس وآخرون بيروت دار المسيرة ط1 1986 ، ص 32
15-حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في مصر (1952-1987) دراسة كمية تحليلية مقارنة في المستقبل العربي ، العدد 117 م د و ع بيروت 1988
16- Johnson , G,Revolutionary Change , Little Brown Boston ,1970 P27
17-محمد حسين أبوعلاء : العنف الديني في مصر القاهرة المحروسة ط1 1998 ص 177
18-نفس المرجع ص 178
19-لمزيد من التفاصيل أنظر : حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، في د.علي الدين هلال (محرر) النظام السياسي المصري الغير والإستمرار ، م البحوث والدراسات السياسية 1988 ص925 .
20- Weinberg , Leonard B.Introducation to political terrorism. New York :C Graw.Hill publishing company 1989 P5
21-لمزيد من التفاصيل حول الإتجاه الوظيفي : Johnson , G.op.cit P56 - 58 (1)